الطريق ، ويقوم بما فعله مصطفى علي عجينة ، الذي شرح « رحلته » بين غزة والعربية السعودية في رسالة وجهها الى حكومة عموم فلسطين قائلا : « نظرا لان الحكومة المصرية لم تكن في ذلك الوقت تصرح للاجئين الى مصر بالعمل فيها بأجر او بغير اجر وكنت خالي الوفاض لا املك شروى نقير ، اضطررت الى التسرب الى باخرة يونانية كانت متجهة الى الحجاز ونزلت متسربا الى مدينة جدة دون ان يكون جواز سفري مؤشرا من قبل القنصلية السعودية » (٤١) .

واستغل السماسرة والمتمولون حاجة الانسان الفلسطيني للسفر ، وكانت تلك الحاجة مجال استثمار رخيص جديد لهم ، فنظمت عمليات تهريب المسافرين وتأمين دخولهم الى العربية السعودية وغيرها . فالمتعهدون يؤمنون المركب وتكاليف السفر ، على ان يدفع المسافر المبلغ بعد ذلك مضاعفا ، الامر الذي يلقي على كاهله اعباء مضاعفة ، ويضطر للعمل فترة طويلة كي يوفر ذلك المبلغ . وكان موسم الحج هو الوقت المناسب للتحايل على القانون ، حيث كان الكثيرون يدخلون تحت ستار الحج ، ثم لا يخرجون بعد ذلك . ومن المفيد الاشارة الى ان احد الشعارات التي رفعت في مظاهرات ١٩٥٤ كانت « تسقط السفينة ليرا .. » ، اشارة الى دور شركة الحلبي ، وهم اصحاب السفينة المذكورة ، في استغلال حاجة اللاجئين للعمل (٤٢) .

كل يغني على ليلاه

في الوقت الذي كانت تتركز الطلبات الاقتصادية لغالبية المواطنين الغزيين ، من لاجئين ومواطنين اصليين ، على توفير العمل ، وزيادة المخصصات من وكالة الغوث ، وتأمين جوازات السفر وتكاليف السفر ، كان لبرجوازية غزة طلباتها الخاصة بها ، والمتناسبة مع مصالحها الاقتصادية . ويلاحظ تركيز معظم المذكرات ، والوسائل ، الواردة من ممثلي هذه الشريحة الطبقية ، على الدعوة الى رفع الحواجز الجمركية بين قطاع غزة ومصر ، والتنويه باهمية ذلك في انتعاش التجارة . ولم يكن ابناء هذه الطبقة يترددون احيانا عن استغلال القضية الوطنية ، والوضع الخاص لقطاع غزة ، لتحقيق المصالح الخاصة . فباسم ظروف القطاع ، يبرق عطا الشوا الى حكومة عموم فلسطين ، موسطا اياها لدى المملكة العربية السعودية ، والتي ردت ببرقية تتناول فيها « بأن صاحب هذه البرقية لم يذكر الحقيقة وهي انه لم يكن هناك شيء على برتقال غزة بل ان